

لجنة تقصي حقائق تمهيدا للمحاسبة

التشريعي: نتابع أسباب حريق النصيرات وتداعيات فيروس كورونا



في إطار متابعاته للشأن الفلسطيني العام وكل ما له تداعيات وتأثيرات على المواطن الفلسطيني وعملاً بأحكام القانون الأساسي فقد شكل التشريعي لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول حريق النصيرات، كما كلف لجنة التربية بإعداد تقرير حول فيروس كورونا وسبل مواجهته، "البرلمان" تابعت قرارى التشريعي اللذين صدرتا مؤخرًا وأعدت التقرير التالي:

كما قرر المجلس التشريعي في ذات الجلسة، تكليف لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بإعداد تقرير مفصل حول المرض الذي يسببه فايروس كورونا وسبل مواجهته، على أن ترفع اللجنة تقريرها وتوصياتها بأسرع وقت ممكن. وأوضح التشريعي أن القرار تم وفقاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته، وأحكام النظام الداخلي.

حول الحادث في مدة أقصاها "15" يوماً من تاريخ الأمل. يأتي هذا القرار أخذاً بعين الاعتبار الطلب المقدم من لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات في المجلس التشريعي، إضافة لأحكام القانون الأساسي، وأحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

تقرير حول فايروس الكورونا

والحريات العامة النائب يحيى العبادسة، وعضوية كل من النائب عاطف عدوان، والنائب مروان أبو راس، والنائب سالم سلامة، والنائب هدى نعيم. وأكد المجلس في قراره أنه يحق للجنة المشكلة الاستعانة بمن تراه مناسباً من الخبراء والمستشارين، كما يحق لها طلب التوضيحات اللازمة من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. وأوضح التشريعي أن اللجنة مطالبة برقع تقريرها

حريق النصيرات

قرر المجلس التشريعي تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول حادث حريق مخيم النصيرات، والذي راح ضحيته "15" مواطناً، وأصيب العشرات من المواطنين، كما خلف اضراراً مادية كبيرة. وأعلن التشريعي خلال الجلسة الأولى من اجتماع رقم "67" للدورة غير العادية الخامسة، أن اللجنة ستكون برئاسة رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان

النائب أنور الزبون
ينتقد إجراءات
السلطة فيما يتعلق
بفايروس كورونا.
"حوار"

06

التشريعي يوضح
جهوده القانونية
الداعمة للجرحي
وذوي الإعاقة

07

اتفقا على تنفيذ مهام مشتركة لخدمة فلسطين النائب د. الزهار يبحث مع رئيس البرلمان التونسي العلاقات الثنائية والتعاون المشترك

البرلمانيين خدمة للقضية الفلسطينية وسعيًا لإفشال المؤامرات التصفوية. كما بحث الطرفان سبل تفعيل رابطة برلمانيون من أجل القدس، والتي تهدف لتسليط الضوء على ما تعانيه المدينة المقدسة من جرائم الاحتلال وتوضيحها للعالم لحشد الدعم والنصرة للقدس وأهلها ولجم ممارسات الاحتلال بحقها. من جانبه؛ رحب رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي بالأفكار التي طرحها النائب الزهار، وأكد على استمرار العمل في البرلمان التونسي خدمة لفلسطين وقضيتها العادلة.

وأشاد الغنوشي بصمود الشعب الفلسطيني في كل مكان بوجه الاحتلال والحصار، والدفاع نيابة عن الأمة العربية والإسلامية عن المقدسات وكرامة الأمة.



في دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة نحو التحرر والاستقلال. واتفقا على إنضاج فكرة عمل برلماني مشترك بين فلسطين وتونس كجلسة برلمانية مشتركة أو بيان مشترك، يتم من خلالهما تعزيز العلاقات الفلسطينية التونسية وتعزيز الترابط بين

أجرى رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني د. محمود الزهار اتصالاً هاتفياً أمس مع رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي.

وبحث معه العلاقات الثنائية بين فلسطين وتونس، وتعزيز التعاون المشترك بين البرلمانيين في عدة قضايا من أبرزها

مواجهة صفقة القرن والحفاظ على مقدسات الأمة في فلسطين من جرائم الاحتلال. وأكد النائب الزهار على متانة العلاقات الفلسطينية التونسية وتاريخيتها، مشيداً بمواقف تونس رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً

ناقشنا قضايا مهمة

النائب أبو راس يلتقي وكيل وزارة التربية والتعليم

على مجريات عمل الوزارة ومديرياتها المختلفة، وطبيعة الدور الذي تقوم به المرشحات التربويات وكذلك المرشدون. من ناحيته أطلع الوكيل ثابت، النائب أبو راس، على آخر التطورات والمستجدات في الوزارة، مؤكداً أن وزارته تعمل بأقصى جهد بهدف إنجاح المسيرة التعليمية، كما تعمل على توفير ما يلزم للمدارس من دعم مادي ولوجستي لتسهيل العمل التربوي والمسيرة التعليمية ومجرياتها اليومية. وتقدم وكيل الوزارة بالشكر للنائب أبو راس لزيارته للوزارة وحرصه الدائم على التواصل مع مديرياتها والتعرف على مشاكل وهموم العملية التعليمية، ولمبادراته الدائمة بإيجاد حلول مناسبة لتلك المشكلات عبر التواصل مع جهات الاختصاص المختلفة.



التقى النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة غزة الدكتور مروان أبو راس، وكيل وزارة التربية والتعليم العالي د. زياد ثابت، بمكتبه في مدينة غزة، بحضور عدد من المدراء والمسؤولين بالوزارة لمناقشة بعض المواضيع المهمة والقضايا الملحة التي تهم العملية التعليمية في مدارس قطاع غزة. بدوره أشاد النائب أبو راس بجهود الوزارة في إنجاح المسيرة التعليمية رغم قلة الإمكانيات المتاحة سواء المادية أو الكادر الوظيفي من مدرسين وإداريين وفنيين، داعياً جهات الاختصاص للعمل على توفير ما يلزم للوزارة حتى تتمكن من القيام بواجباتها والدور المناط بها.

وناقش الطرفان العديد من القضايا وأهمها مبدأ تعزيز الصحة التوعوية والنفسية لدى طلاب وطالبات قطاع غزة، بالإضافة للاطلاع

في يوم المرأة العالمي

النائب نعيم: استمرار اعتقال الأسيرات الفلسطينيات وصمة عار في وجه المجتمع الدولي



دانت النائب في المجلس التشريعي هدى نعيم، استمرار اعتقال الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، معتبرة ذلك وصمة عار بوجه المجتمع الدولي الذي ينادي بحقوق المرأة، في حين ما زال الاحتلال يواصل اعتقال "44" أسيرة في سجون.

رغم كل ما تعيشه من حصار وحروب أن تصمد وتجاهد وتحافظ على هويتها الوطنية والإسلامية. وتوجهت بالتحية للأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، مشيرةً أنهن مثال حي للتمسك بالحقوق وحب الوطن وأنهن أنجبن جيل متمسك بحقوقه الوطنية. وأشارت نعيم، أن معاناة الأسيرات الفلسطينيات مضاعفة في ظل حرمانهن من أهلهن وأبنائهن ومنعهن من زيارة الأهل والأقارب وانتهاج الاحتلال انتهاكات صارخة بحق الحركة الأسيرة عموماً، داعية أحرار العالم للدفاع عن المرأة الفلسطينية أمام آلة البطش الصهيونية.

وقالت النائب نعيم في تصريح صحفي صدر عنها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة: إن استمرار اعتقال الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال وصمة عار في وجه كل مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي الذي يتشدق بالدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها ولكن على أرض الواقع يتعامل مع دولة الاحتلال كدولة فوق القانون ولا يحاسبها على جرائمها المتكررة بحق المرأة الفلسطينية على وجه التحديد والإنسان الفلسطيني بشكل عام". وأكدت النائب نعيم، أن المرأة الفلسطينية هي عنوان للمرأة المجاهدة التي استطاعت

اللجنة القانونية تبحث عدة ملفات في اجتماعها الدوري



عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي اجتماعاً دورياً لها بمقر المجلس في مدينة غزة منتصف الأسبوع الجاري، بحضور رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، ومشاركة أعضاءها النواب: مروان أبو راس، مشير المصري، أحمد أبو حلبية، يونس الأسطل، ومحمد شهاب.

وناقشت اللجنة مشروع قانون الحقوق المالية لرؤساء الهيئات المحلية وأعضائها وقانون الإجراءات الجزائية، وأكد أعضاء اللجنة أنهم يواصلون العمل من أجل سن القوانين الهادفة لتنظيم حياة المجتمع الفلسطيني وحمايته وبهدف خلق بيئة تشريعية متوافقة مع واقع المجتمع ومناسبة تماماً له. كما بحث أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم

إجراءات تنظيم ومحاكمة المتهمين الفارين والهاربين من وجه العدالة وخاصة في قضايا الجرح، وتم الاتفاق على تنظيم ورشة عمل موسعة بحضور خبراء

وجهات الاختصاص لإجراء مناقشات موسعة بهدف إنضاج تلك الإجراءات قبل عرضها على المجلس التشريعي لإقرارها وفق الأصول.

التشريعي يستقبل برلمانا طلابيا



استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني بمقره في مدينة غزة وفد البرلمان الطلابي لمدرسة أحمد بن عبد العزيز في خان يونس، وقدم لهم شرحاً حول الممارسات التشريعية ومهام المجلس وتعريفاً عاماً بالأعمال البرلمانية والنيابية. وقدم المستشار القانوني في المجلس التشريعي عمار نجم، محاضرة تعريفية أمام وفد البرلمان الطلابي، بين فيها أنواع السلطات في فلسطين مركزاً على السلطة التشريعية، والتي يتركز عملها على سن القوانين والتشريعات، ومراقبة السلطة التنفيذية.

والمؤسسات الحكومية كافة وتنظيم جلسات مراجعة واستماع للوزراء، مؤكداً أن التشريعي لديه صلاحية حجب الثقة عن الحكومة أو أحد أعضائها. إلى ذلك زار أعضاء البرلمان الطلابي قاعة البرلمان الرئيسية في المجلس التشريعي، حيث تم إطلاعهم على آلية سير الجلسات البرلمانية وكيفية ادارتها.

إلى أن الرحلة تمر بتحويل المقترح للجنة المختصة وهي بدورها تقوم بدراسته والتشاور مع ذوي الخبرة والاختصاص، ليتم رفعه فيما بعد للمجلس التشريعي للقراءة الأولى والثانية، وفقاً للأصول. وتطرق نجم إلى رقابة المجلس التشريعي على عمل السلطة التنفيذية، منوهاً أنه يحق للمجلس مراقبة أداء الوزارات



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

المرأة الفلسطينية.. مربية الأجيال وشريكة المقاومة والصمود

على مدار تاريخ القضية الفلسطينية المؤسس على المآسي والنكسات والنكبات، كانت المرأة الفلسطينية وفية لأهلها وشعبها وقضيتها، تشاطرهم الوجد والألم، وتشاركهم الأتراح والأحزان، وتخوض معهم ركب الصعاب والتحديات، دون أن تلين لها فئاة أو يتسلل إليها يأس أو قنوط. وفي يوم المرأة العالمي الذي صادف قبل أيام، فإننا نفتخر بتكريم وتبجيل المرأة الفلسطينية التي تلخص، بسيرتها ومسيرتها في مختلف المجالات، هموم ومعاناة وقضايا الشعب الفلسطيني، وتجسد كل قيم الوفاء والتضحية والعطاء التي تشكل القاعدة الراسخة لتدشين البناء الداخلي لشعبنا والأرضية المتينة لدفع وتعزيز مسيرة تحرره الوطني.

لا نضيف جديداً في يوم المرأة العالمي حين نؤكد أن المرأة الفلسطينية تعيش في إطار من العزّة المطلقة والكرامة البالغة النابعة من احترام دورها ومكانتها وقيمتها، دينيا ووطنيا وإنسانيا، وأنها تحظى باحترام وتقدير لا تحوزه نظيراتها في الغرب الذي يدعي الديمقراطية ويتشدد بالدفاع عن حقوق المرأة فيما يعاملها كسلعة قابلة للبيع والشراء ويمهنت كرامتها.

لقد أثبت تاريخ شعبنا أن المرأة الفلسطينية وقفت ولا زالت - كشريكة كامل إلى جانب الرجل في مسيرة البناء الداخلي والتحرر الوطني، وأن دورها كأم وزوجة وربة بيت وحامية للأسرة ومربية للأجيال كان القاعدة الأساسية لدعم وإسناد وإنجاز المهمات والمسؤوليات والتحديات الوطنية، إضافة إلى دورها في مضمار العمل الوطني والكفاحي كمقاومة ومناضلة مارست كل أشكال العمل المقاوم.

لقد عاين الجميع كيف استشهدت المرأة الفلسطينية في سبيل الدفاع عن شعبها وقضيتها، ودخلت السجون والمعقلات لتدفع ضريبة الحرية والكرامة والاستقلال، وكيف تجرعت كافة أشكال الألم والمعاناة جنباً إلى جنب مع الرجل في شراكة كاملة تبرز عظمة وشموخ الشعب الفلسطيني ومدى تكاتفه وتأزر كافة مكوناته لنصرة قضيته.

ومع هذا التطور النوعي الذي بلغته المرأة الفلسطينية كفاحيا وسياسيا، فإننا نؤكد أن الجهاد القتالي والميداني جاء متوجاً للجهاد التربوي والأخلاقي الذي اضطلعت به مَدُ وطأت أقدام الاحتلال أرضنا المباركة، فإعداد النشء وتربية الأجيال على أسس من الفضيلة والأخلاق والصلاح، وتغذيتها بالقيم والمفاهيم الجهادية، وزرع حب الوطن وحتمية التضحية والعطاء لأجل حريته، وبذل المال والروح في سبيل إنجاز تحريره واستقلاله، كلها مهام جليّة وأدوار عظيمة لم تتوانى المرأة الفلسطينية في إنفاذها وتولي إنجازها دون أي ملل أو تهاون أو تقصير.

ولإدراك حقيقة الدور التربوي والأخلاقي للمرأة الفلسطينية يمكن الإشارة إلى الأعداد الهائلة من الشباب المتدين الملتزم، الطامح للجهاد والشهادة، المنافع عن الأرض والعرض والمقدسات، المبادر للتضحية والفداء، الجاهز للمقاومة والتصدي، المرتفع دائماً إلى مستوى التحدي، الذي لم يبخل على دينه ووطنه بدمه وروحه وخلاصة عيشه وقوت أطفاله، ولا يزال على عهده مع الله، ووعده مع شعبه وأمته، إيمانا وثباتا، رسوخا وبقينا.

وفي إطار الجهاد السياسي عقب الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006 فقد أثرت المرأة الفلسطينية النظام السياسي الفلسطيني من خلال دورها المتميز في الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، إذ أدت دورها بكل جدارة واقتدار، ونستحضر في هذا المقام فقيده الشعب الفلسطيني النائب في المجلس التشريعي مريم فرحات خنساء فلسطين التي رحلت عنا قبل عدة سنوات بعد أن تركت إرثاً هائلاً في العمل البرلماني والجهادي والنسوي والتربوي والدعوي يسجل في صحائف المرأة الفلسطينية بمداد من نور.

إن تكريم المرأة الفلسطينية ينطلق أساساً من منطلقات دينية وعقائدية، مشيراً إلى ضرورة تفعيل دور المرأة الفلسطينية على كافة الأصعدة والمجالات، وعدم الاكتفاء ببلوغها مقاعد البرلمان أو الوزارة، إذ أن المرأة هي المجتمع كله وينبغي أن يكون لها دور متميز في مناحيه ومجالاته المختلفة، وأن يتم إثبات وتفعيل حراكها وحيويتها كفاحيا وتربويا واجتماعيا في المرحلة الراهنة، والبرهنة على عودتها لاحتلال موقعها الأصيل ومكانها المرموق الذي رسمته لها مبادئ الإسلام السامية، وحرقتها عنه مبادئ البشر وأفكارهم الوضعية، يدا بيد إلى جانب الرجل، دون أي احتكار أو تمييز.

وختاماً.. فإن من أسسط حقوق المرأة الفلسطينية علينا أن ندافع عنها في وجه الهمجية والعنصرية الصهيونية، وخصوصاً فيما يخص الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، وأن نطرق أبواب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والحقوقية والمؤسسات التي تعنى بالدفاع عن المرأة، ولا نكل ولا نمل من دعوة كل أحرار العالم للوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية الأسيرة، والعمل على إنقاذها من براثن الاحتلال الغاشم.

باختصار.. فإن شعبنا الفلسطيني لن ينسى التضحيات الكبرى التي قدمتها المرأة الفلسطينية، فهي لا تحتل منه نصف المجتمع بل تحتل منه موقع الروح والقلب بكل ما تعنيه الكلمة من معان.

لجنة الداخلية والأمن تلتقي مدير وحدة الأمن المجتمعي بوزارة الداخلية



لجنة الداخلية لدى استماعها لمدير وحدة الأمن المجتمعي

الدعم النفسي، والدمج المجتمعي، وبرامج التمكين الاقتصادي، والرعاية الصحية، داعياً لجنة الداخلية ونواب المجلس التشريعي لزيارة مقر الوحدة والاطلاع على برامجها وأليات عملها.

وتعقد اجتماعها الدوري وتناقش موضوعات

تهم المواطنين

إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً لها بمقر المجلس نهاية الأسبوع المنصرم، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، والنائب مروان أبو راس، والنائب جميلة الشنطي، وناقش الحضور موضوعات عديدة تهم المواطنين وذات صلة بعمل البلديات في قطاع غزة.

وأفاد رئيس اللجنة بأن الاجتماع ناقش بشكل خاص مشاكل بلديات القطاع ومعيقات عملها سواء قلة الموارد المالية أو ندرة الإمكانيات اللوجستية، بالإضافة لسبل التخفيف عن المواطنين وتجويد الخدمات البلدية المقدمة لهم، كما ناقش النواب شكاوى تقدم بها

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي برئاسة النائب إسماعيل الأشقر لقاء مع مدير وحدة الأمن المجتمعي بوزارة الداخلية سعيد أبو حمام، وضم اللقاء أعضاء اللجنة النائب محمد فرج الغول، والنائب جميلة الشنطي، وذلك بمقر المجلس التشريعي في مدينة غزة. وثنى النائب الأشقر، قرار وزارة الداخلية القاضي بإنشاء وحدة الأمن المجتمعي والمناطق بها معالجة الآثار السلبية التي خلفها الاحتلال في المجتمع الفلسطيني، من خلال محاولة ضرب السلم المجتمعي واستهداف الأسر الفلسطينية بأساليب غير مقبولة لدى المجتمع مما ولد لهذه الشريحة وهي ضحايا الاحتلال معاناة مجتمعية سلبية.

وعبر النائب الأشقر، عن دعم لجنته لوحدة الأمن المجتمعي والفكرة التي تقوم عليها بمساعدة ذوي ضحايا الاحتلال من أجل محاربة الآثار السلبية التي تركها الاحتلال في مجتمعنا.



لجنة الداخلية أثناء اجتماعها الدوري

بعض المواطنين لمقرر اللجنة حيث تم إحالتها لجهات الاختصاص مع توجيه تلك الجهات بضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها وبالسرعة الممكنة. إلى ذلك قررت اللجنة عقد جلسات استماع مع بعض المسؤولين الحكوميين، بالإضافة لتنظيم لقاءات موسعة مع رؤساء البلديات وبعض الخبراء للوقوف على مشكلات البلديات وبحث سبل تطوير عملها.

من جهته استعرض مدير الوحدة سعيد أبو حمام أهداف ورسالة وطبيعة عمل وحدته بوزارة الداخلية، مبيناً أنها تهدف للمساهمة في توفير بيئة آمنة لأفراد وأسر ضحايا الاحتلال، والعمل على توفير حياة كريمة لهم، والمساهمة في تمكين تلك الأسر ومساعدتها بهدف الاندماج في المجتمع الفلسطيني وإفشاء أهداف الاحتلال.

وأوضح أبو حمام أن الوحدة تقدم لتلك الشريحة برامج

الاحتلال يفرج عن النائب أبو جحيشة بعد اختطاف دام 15 شهراً

المحتلة مطلع نوفمبر من عام ٢٠١٨ وحولته للاعتقال الإداري. وعانى النائب أبو جحيشة، أثناء اختطافه في سجون الاحتلال من ظروف صحية سيئة نتيجة الإهمال الطبي الذي تعرض له. الجدير ذكره أن اختطاف النواب غير شرعي وينتهك الحصانة البرلمانية لهم ويعبر عن العنجهية والصلف الصهيوني في تعذيب رموز الشرعية الفلسطينية.



أفرجت مؤخراً سلطات الاحتلال عن النائب في المجلس التشريعي محمد أبو جحيشة بعد أن أمضى ١٥ شهراً في الاعتقال الإداري حيث كان قد حصل سابقاً على قرار جوهري بعدم تمديد اعتقاله مجدداً، علماً أنه أمضى أكثر من ١٢ عاماً مجتمعة في سجون الاحتلال. وكانت قوات الاحتلال اعتقلت النائب أبو جحيشة من منزله في بلدة إذنا غرب الخليل جنوب الضفة

خلال زيارتها لمديرتي تعليم شرق وغرب غزة.. لجنة التربية تناقش عدد من القضايا التعليمية



لجنة التربية لدى زيارتها لمحيرية تعليم شرق غزة



لجنة التربية أثناء اجتماعها مع مدير محيرية تعليم غرب غزة

في إطار تواصل المجلس التشريعي مع الوزارات الحكومية تفقد وفد من لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس مديرتي التربية والتعليم بمنطقة شرق وغرب غزة.

وضم الوفد كل من رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، وأعضائها النائب خميس النجار، والنائب يوسف الشرافي، والنائب سالم سلامة، والنائب محمد شهاب، وكان في استقبالهم مدير مديرية شرق غزة د. عبد القادر أبو علي، ومدير مديرية شرق غزة أشرف حرز الله وطواقم المديرتين.

من ناحيته أوضح الجمل، بأن الزيارة تأتي للوقوف على واقع المديرية وتلمس احتياجاتها في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع غزة، بهدف متابعتها مع جهات الاختصاص، مثنياً جهود المديرتين في الارتقاء بالعملية التعليمية.

وأكد الجمل، حرص لجنته على استمرار وإنجاح المسيرة التعليمية رغم الحصار وقلة الإمكانيات، مشدداً على ضرورة التركيز على الجوانب التربوية للطلبة وغرس القيم والمبادئ الإسلامية والوطنية النبيلة وضرورة العمل على تعزيز دور المعلم والحفاظ على هيبته واحترامه.

غرب غزة

وتفقدت اللجنة مواقع العمل في المديرية بما فيها أقسام الأشراف التربوي والأنشطة الطلابية والصحة المدرسية والإدارات المدرسية والامتحانات والتخطيط والصيانة.

من جانبه، بيّن مدير المديرية د. عبد القادر أبو علي، الظروف الصعبة التي تمر بها المسيرة التعليمية في ظل محدودية الإمكانيات المادية والبشرية، ومدى انعكاس ذلك على التشكيلات المدرسية وأعداد الطلبة في الفصول، في ظل قلة أعداد المدرسين وندرة التعيينات.

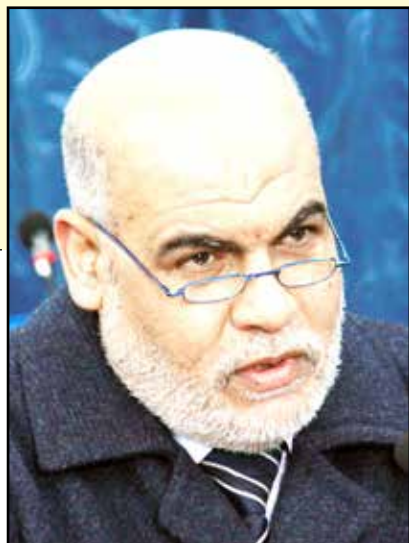
شرق غزة

وفي ذات الإطار: تفقدت اللجنة مديرية التربية والتعليم شرق غزة، حيث بين مديرها أشرف حرز الله أهم المشكلات التي تواجه المديرية وقطاع التعليم شرق غزة.

على نحو "170" مدرسة في المراحل الدراسية المختلفة. وفي نهاية الزيارة تقدم أعضاء اللجنة بالشكر لمديرتي التعليم وطواقم العاملين فيها لإنجازاتهم خلال العام المنصرم وجهودهم في خدمة التعليم والمسيرة التعليمية والطلبة.

في حين عرض الطاقم الفني للمديرية تقرير عن الأنشطة والبرامج والمشاريع والمسابقات التي أنجزتها المديرية خلال العام 2019م. الجدير ذكره أن مديرتي غرب وشرق غزة تعدان من أكبر مديريات التعليم على مستوى قطاع غزة حيث تضم أكثر من "121000" طالب وطالبة موزعين

أكد ضرورة المحاسبة النصيرات من عدة جوانب العبادسة: هناك قصور واضح في حادثة



ولفت النائب في المجلس التشريعي إلى أن قطاع غزة يمثل نقطة مضيئة في المحيط العربي فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان، رغم الحصار والاستهداف المستمر من قبل الاحتلال، إلا أن قطاع غزة يحافظ على الحد الأدنى من الحريات الحقوق ويحاول أن يجد بيئة صحية للتفاعل، فلم يعتقل أحد على رأيه السياسي أو على خلفية إعلامية، وإنما كل من يخضع للمحاسبة أو التوقيف يكون وفق القانون ومن خلال المؤسسات المختصة.

يؤثر بجميع أفرادها. وبين العبادسة أن اللجنة الرقابية عندما تشدد في إجراءاتها على الأداء الحكومي وتطالب الوزارات بتطبيق القانون، يتدخل المواطن ويتحرك الرأي العام ويبدأ بالتشكيك في كل عمل حكومي سليم، ولذلك يتطلب هذا الأمر زيادة التوعية بأهمية الإجراءات الحكومية والرقابية المتخذة والتي تهدف إلى سلامة المواطن أولاً.

احترام القانون

ووجه العبادسة رسالة إلى الحكومة والمواطنين بضرورة تحمل المسؤولية وتضامن جميع المؤسسات والأفراد لتحقيق السلامة في المجتمع، داعياً الجميع لتنفيذ واحترام تطبيق القانون. وشدد أن المجلس التشريعي يقوم بدور مهم في العمل الرقابي لضبط واقع الحياة في قطاع غزة وسعيها لمصلحة المواطنين، متحدياً بذلك كافة الصعوبات في بيئة العمل من المناكفة والانقسام، والضغوطات السياسية من قبل كيان الاحتلال.

للأمانة العامة لمجلس الوزراء حول اللجنة المشكلة خصوصاً بعد احتوائها على وزارات وهيئات في موضع المسائلة، مثل وزارة الحكم المحلي والاقتصاد والعمل، وبلدية النصيرات، فكلها وزارت معنية بحالة السلامة العامة ولذلك لا ينبغي أن تكون عضواً في هذه اللجنة.

ضرورة المحاسبة

وأوضح أن المحاسبة مطلوبة، ولا بد أن يكون هناك جهات مسؤولة فلا أحد يستطيع أن يشفع في الدماء، مطالباً الجهات الحكومية بدعم المواطنين المتضررين والوقوف إلى جانبهم واستنهاض جميع الطاقات لإعادة بناء هذه المنطقة المتضررة.

وأكد على أهمية زيادة الرقابة على تطبيق القانون، حتى إن كان هناك فراغ قانوني مطلوب استكمال من قبل التشريعي، منوهاً أنه لا بد من البحث عن سبل التشديد في الأنظمة والقوانين للحفاظ على السلامة العامة للمواطنين، فالمجتمع الفلسطيني صغير نسبياً وكل حدث

قال يحيى العبادسة النائب في المجلس التشريعي: "إن هناك قصور واضح في حادثة النصيرات من عدة جوانب، مشيراً إلى أن المسؤولية عامة حتى الآن، ولا يمكن تحميلها على أحد، إلا بعد انتهاء لجان التحقيق المتخصصة من عملها، للخروج باستخلاصات ونتائج مباشرة حول الحادثة الأليمة".

وبين النائب العبادسة في حوار خاص مع صحيفة البرلمان، أن الحالة الفلسطينية وخصوصاً في القطاعات الحيوية في غزة متهاككة بسبب الحصار، ويشوبها الكثير من القصور وضعف القدرات، حيث يعاني الدفاع المدني من تهالك للمعدات المستخدمة، فيما تواجه وزارة الداخلية والأمن الوطني نقصاً كبيراً في كوادرها وامكانياتها، وكذلك البلديات والقطاعات الصحية.

تقسي حقائق

وطالب العبادسة، بتشكيل لجنة تقصي حقائق في حدث النصيرات تتمتع بالنزاهة والشفافية، مبيناً أن المجلس التشريعي أرسل اعتراضاً

لجنة الداخلية تزور محافظ غزة وتطلع على سير العمل وسلامة الإجراءات



واستمع الوفد الزائر لاحتياجات مراكز الشرطة العاملة داخل محافظة غزة، واعداد بمحاولة تذليل الصعوبات والعقبات التي تعاني منها، للحفاظ على الأمن والاستقرار المجتمعي.

بدورهم، أكد النواب على أهمية الأعمال الشرطية والمهام اليومية الهادفة لتنفيذ القانون العام على قاعدة احترام المواطنين، مشددين على أن الشرطة عنوان الأمن والنظام في المجتمع.

يقفون عند مسؤولياتهم بهدف الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، رغم الحصار والمعوقات المادية والبشرية، وقلة الإمكانيات التي تعاني منها المراكز الشرطية في المحافظة.

زار وفد من لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي محافظ شرطة غزة العميد جمال الديب، وأطلع الوفد على سير العمل اليومي بالمحافظة وتأكدوا من سلامة الإجراءات المتبعة، وآليات المحافظة على أمن وسلامة المواطنين. وضم الوفد كلا من النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، سالم سلامة، يونس أبو دقة، وجميلة الشنطي، وكان في استقبالهم العميد جمال الديب محافظ غزة، ومدراء مراكز الشرطة في مدينة غزة. واطلع الديب، الوفد الزائر على آلية سير العمل في المحافظة، وأهم إنجازات شرطة المحافظة خلال العام الماضي 2019، وكيفية التعامل مع القضايا والمشاكل التي يتقدم بها المواطنون لمراكز الشرطة، مؤكداً أن معدلات الشكاوى والجريمة بالمحافظة قد شهدت تراجعاً ملحوظاً وانخفاضاً في ملموساً في المحافظة مقارنة بالأعوام السابقة. من ناحيته أشاد النائب إسماعيل الأشقر، بالعملين في مراكز شرطة المحافظة، واصفاً إياهم بأنهم

لجنة التريبة تزور الحجر الصحي بمعبر رفح



طواقم وزارته الهادفة لمنع انتقال الفيروس لمواطني قطاع غزة، لافتاً لكل الإجراءات التي تم اعتمادها بهدف تحصين قطاع غزة ومواطنيه من الأوبئة وخاصة فيروس كورونا.

تتألف من عدة غرف منفصلة ومجهزة لاستقبال الحالات بحيث تكون كل حالة في غنى عن الاتصال المباشر مع أي شخص آخر. من ناحيته أشار وكيل وزارة الصحة إلى جهود

قطاع غزة بخلو القطاع من المرض وبنجاعة وأهمية الجهود التي تبذلها الصحة للحفاظ على قطاع غزة خالياً من أي وباء أو مرض. وتجول الوفد في منطقة الحجر الصحي والتي

زارت النائبان خميس النجار، وسالم سلامة، منطقة الحجر الصحي بمعبر رفح البري، وذلك للاطلاع على جهود وزارة الصحة في مواجهة تفشي فايروس الكورونا، رافقهم وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش ولفيف من المسؤولين بالوزارة. وأشاد النائب النجار، بالاجراءات الوقائية التي تتخذها وزارة الصحة للتعامل مع فايروس كورونا المستجد، مبيناً أن منطقة الحجر الصحي تتلاءم مع الغرض التي أنشئت من أجله، وأن غرف الحجر تتناسب مع المواصفات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. من جهته، أوضح النائب سالم سلامة إن الاجراءات في مواجهة الفايروس تتمثل بحجز المسافرين القادمين من دول تفشى بها المرض بشكل كبير لمدة 14 يوماً، حيث يتم متابعة الحالات عن كتب وتقديم العلاج والرعاية الصحية اللازمة لهم. وطمان النائبان "النجار وسلامة" عامة أهالي

نواب الوسطى يلتقون وكيل وزارة الأشغال ويتفقدون مديرية التعليم بالمحافظة



إدارة مكافحة المخدرات بالمحافظة الوسطى، وأثنت على جهوده والعاملين معه في حماية أبناء شعبنا من السموم والمخدرات وخاصة فئة الشباب، في حين شرح مدير الإدارة أهم الإنجازات المتحققة بالإضافة لأهم القضايا التي يتم متابعتها وسير العمل اليومي بالإدارة.

الخصوص. بدوره شرح مدير المديرية أهم إنجازات مديريته وسلسلة البرامج التربوية والثقافية المعتمدة في المديرية بهدف خدمة الطلبة والعملية التعليمية.

ويلتقون مدير مكافحة

وفي سياق منفصل التقت النائب هدى نعيم، مدير

والنائبين الإداري والفني. وأكد النائبان، على ضرورة التركيز على البرامج التربوية والقيمية وتزويد الطلبة بالثقافة الإسلامية والوطنية، وثمناً جهود المديرية في تطوير البرامج المدرسية والارتقاء بها والاهتمام بالكادر البشري سواء الطلاب أو العاملين والطلبة على وجه

التقى النائب عبد الرحمن الجمل، والنائب هدى نعيم، وكيل وزارة الإسكان والأشغال العامة المهندس ناجي سرحان، بمقر الوزارة في مدينة غزة، وناقشا معه مجموعة من القضايا التي تهم المواطنين. وأثنى النائبان على جهود الوزارة في خدمة المواطنين من خلال المشاريع التي تنفذها وتمولها الوزارة وخاصة مشاريع الإسكان، وبرامج ترميم البيوت المتهاكلة والقديمة، داعين لمزيد من الجهود بهدف تغطية احتياجات المواطنين ومحاولة توفير مساكن خاصة للأسر المستورة والتي لا تملك أي مصدر دخل. بدوره أطلع وكيل الوزارة النائبان على أهم المشاريع التي تقوم بها الوزارة سواء مشاريع الإسكان أو مشاريع الترميم والبناء وآلية العمل والأولويات المتبعة في ذلك، مؤكداً أن وزارته تبذل أقصى الجهود من أجل خدمة المواطنين وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.

ويلتقون مديرية التعليم

إلى ذلك تفقد النائبان عبد الرحمن الجمل، وسالم سلامة، مديرية التربية والتعليم بالمحافظة الوسطى وكان في استقبالهما مدير المديرية هشام الحاج،

انتقد تباطؤ سلطة رام الله في تطبيق اجراءات السلامة والصحة

النائب أنور الزبون يشيد بحالة التكاتف والتكافل المجتمعي لمواجهة فيروس كورونا ويطالب بمحاسبة المستغلين

النائب في المجلس التشريعي عن مدينة بيت لحم أنور الزبون، دعا الله أن يحفظ الأمة العربية والإسلامية من هذا الوباء ومن كل سوء، خاصة وأن مدينة بيت لحم هي أولى المدن الفلسطينية التي ظهر فيها الوباء.

في ظل تسارع وتيرة انتشار مرض الكورونا المستجد حول العالم ووصوله إلى الضفة الغربية المحتلة، بدأت تتعالى الأصوات المنادية بضرورة الحرص باعتدال حتى لا يكون وباء في فلسطين.

التكاتف والتكافل

وتطرق النائب الزبون للصورة المشرقة التي يرسمها الخيرون من أبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان كلما حدث مكرهه، مشيداً بالصيدليات وأصحابها التي وزعت المعقمات والكمامات وأدوات الرعاية والنظافة بالمجان أو بثمان زهيد على المواطنين.

كما أشار لوجود مخابز ومحال تجارية ومؤسسات عدة أعلنت عن فتح باب التكافل والتكاتف لمواجهة فيروس الكورونا، داعياً كافة الجهات لانتهاج ذات النهج، مشدداً على ضرورة أن يتوقف البعض عن الاحتكار واستغلال حاجة الناس.

وطالب النائب الزبون الجهات الرسمية وذات الاختصاص بمحاسبة أي جهة أو فرد يقوم باستغلال المواطنين، معتبراً الاستغلال صفة خارجة عن قيم وثقافة الشعب الفلسطيني المعروف بسمو أخلاقه، مندداً بعدم محاربة السلطة لمن يستغل حاجات الشعب الفلسطيني.

وشدد الزبون على ضرورة الالتزام بنصائح وتوجيهات المؤسسات الصحية والاهتمام بالنظافة الشخصية كما يدعو الإسلام الحنيف، والابتعاد عن التجمعات خاصة لكبار السن أو من لديهم مشاكل في مناعتهم، داعياً في المقابل الجهات والمؤسسات الصحية الرسمية في الضفة الغربية المحتلة للقيام بحملات توعوية لتوعية المواطنين بمخاطر الفيروس وكيفية تجنب مخاطره بدلاً من ترويع الناس والتسبب لهم بالخوف والذعر.



النائب / أنور الزبون

وممثلون عنه بالبرلمان الفلسطيني وأضاف سنبقى أوفياء لشعبنا وخدام لقضيتنا العادلة. وشدد على أن الجميع يحرص على ألا يغالي الناس في التعامل مع فايروس كورونا ليصلوا لحالة من الهوس والخوف الشديد، وأيضا عدم الاستهتار بالمرض، إنما الاعتدال في التعامل معه هو المطلوب.

وتطرق إلى تقصير سلطة رام الله مع غزة وعدم ارسال حصصها من الأدوية والمستهلكات الطبية وكافة مقتضيات مواجهة الأمراض خاصة فايروس كورونا، داعياً الله أن يسلم أهل غزة من كل سوء، ومضيفاً بقوله: "غزة حتى الان هي المكان الأكثر أمناً من هذا الفيروس".

القرار ليس مبرراً في الوقت الراهن، وجرى بدون تنسيق مع وزارة الصحة والجهات ذات الاختصاص وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية.

واعتبر الزبون قرار إعلان حالة الطوارئ تسرعاً، فعلى خطورة الفايروس والمرض، ولكن الوضع في فلسطين حتى الآن لا يستدعي حالة الطوارئ، مبيناً أنه لا بد من الاعتدال في التعامل مع الفايروس حتى لا يتم خلق حالة من الهلع والذعر بين المواطنين.

وقال الزبون، في تصريحات خاصة لصحيفة "البرلمان" إن النواب والوجهاء وجهات الاختصاص في بيت لحم نادى بضرورة أخذ كافة الاحتياطات من فيروس الكورونا منذ أكثر من شهر، خاصة وأن المدينة تعد سياحية وقبلة للكثيرين من السياح من مختلف أرجاء العالم. وأضاف الزبون إن النداءات والتحذيرات لم تجد أذناً صاغية من قبل حكومة محمد اشتية، وأجهزتها في محافظة بيت لحم، إلى أن بدأت ببعض الاجراءات على استحياء في الأونة

النائب الزبون: اعلان حالة الطوارئ في

الضفة قرار مبالغ فيه وجرى بدون

تنسيق، مع وزارة الصحة والجهات ذات

الاختصاص وانتقادات منظمة الصحة

العالمية في محلها

وقال النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في بيت لحم إن حالة الطوارئ فعلياً لا وجود لها على أرض الواقع لأنها لم تجري بالتنسيق والترتيب مع أي جهة من الجهات المعنية، فالمحافظات مفتوحة أمام حركة الجمهور، ولا يوجد أي فحص أو اجراءات صحية للمسافرين المغادرين أو القادمين من معبر الكرامة. ولم يستبعد النائب الزبون أن يكون هناك أبعاد سياسية وأمنية ومالية ونقابية لقرار إعلان حالة الطوارئ إلى جانب الأبعاد الصحية، الأمر غير المبرر فلا يجوز أن توضع صحة الناس في أي موازين أو أي معادلات أخرى.

دور مجتمعي

واستعرض النائب الزبون جهود النواب في الضفة الغربية لتوعية الجمهور والوقوف إلى جانبهم، رغم صعوبة المهمة بسبب عدم تعامل حكومة اشتية معهم، وقطع رواتبهم من قبل السلطة، مؤكداً أن النواب لم ولن يتنازلوا عن أداء دورهم كأبناء أبرار للشعب الفلسطيني

الأخيرة، والتي لا ترتقي لحجم الخطر والضرر. وأوضح النائب الزبون أن هناك تأخر وتباطؤ في الاجراءات من قبل حكومة اشتية ووزارة الصحة بالضفة في التعامل مع فيروس كورونا تصل إلى حد التقصير، حيث بعيد مغادرة الوفد يوناني لبيت لحم والذي ثبت إصابة بعض أفراده بفيروس الكورونا تم اغلاق الفندق الذي نزل فيه الوفد وبدأت تتوالى اجراءات سلطة رام الله حتى اعلان اغلاق المدينة.

وبين الزبون أن اجراءات حكومة اشتية والصحة حتى الان ليس بالمستوى المطلوب كون المدينة التي أعلن اغلاقها تماماً، هي على أرض الواقع غير مغلقة وهناك بعض المنافذ التي يستغلها البعض للدخول والخروج من وإلى المدينة لذا قد نشهد ارتفاع اعداد المصابين بالكورونا داخل وخارج بيت لحم.

حالة الطوارئ

وحول قرار إعلان السيد محمود عباس حالة الطوارئ في فلسطين، أكد النائب الزبون أن

النائب الزبون: حكومة اشتية لم تحاسب المستغلين بالضفة ولم تضع حداً لجشع التجار واهتمامها بصحة المواطنين عبارة عن إجراءات شكلية ليس إلا

بحضور رئيس لجنة المتابعة الحكومية

كتلة التغيير والإصلاح تناقش حريق النصيرات وإجراءات الحماية من فايروس كورونا



على المعابر الحدودية وداخل مرافق وزارة الصحة في غزة. وأكدت على ضرورة وجود خطة طبية للتعامل مع الوافدين من الخارج وتنفيذ الحجر الصحي، تحسباً لإصابتهم بالفايروس وعدم التعاون في هذه المسألة التي تهدد صحة المواطن والانسان.

الشفاء العاجل للمصابين.

مواجهة كورونا

في سياق منفصل، استمعت الكتلة لاستعدادات وزارة الصحة بغزة لمواجهة فايروس كورونا، وخطط الطوارئ التي وضعتها الوزارة حال وصول الفايروس لقطاع ومدى توفر الإمكانيات الطبية واللوجستية

لجنة تقصي حقائق ومحاسبة الجهات المقصرة في حال ثبوت ذلك.

وطالبت بالاستعجال في تعويض المتضررين، موجّهة الشكر لدولة قطر وقيادة حركة حماس ولجنة تكافل والجهات الخيرية التي قدمت الدعم للمتضررين، وترحمت على أرواح الشهداء، وتمنت

ناقشت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية خلال اجتماع طارئ عقدته مؤخرًا، بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة، بحضور رئيس لجنة المتابعة الحكومية د. محمد عوض، حريق النصيرات. واستمعت الكتلة البرلمانية إلى شرح مفصل حول تداعيات حريق النصيرات وأسبابه، وطالبت بتشكيل

المجلس التشريعي جهود معطاءة في الدعم القانوني للجرحي وذوي الإعاقة

النسبة المقررة للتوظيف أو الامتيازات الصحية والتعليمية ويعزى ذلك لشح الموازنات المالية. وجاءت صياغة نصوص القوانين عامة بحيث تسري على كافة شرائح المجتمع مثل قانون الانتخابات وقانون الشباب وقانون التجارة والشركات وغيرها من القوانين التي لا تتطلب تخصيص أحكام لذوي الإعاقة والجرحي. وتتركز جهود دعم الجرحى والمصابين بشكل أساسي في مشاريع مسح وتقييم احتياجات الجرحى الذي تنهض به الجمعيات الخيرية ومؤسسات غير ربحية وبدعم من الحكومة بمخصصات محددة ومعونات خارجية.



ويجنح العديد من القانونيين إلى أن العناية التشريعية للجرحي وذوي الإعاقة يمكن أن تتوفر في قانون حقوق المعوقين الذي عرف ذوي الإعاقة بأنهم الأشخاص المصابين بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسهم أو قدراتهم الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياتهم العادية، وبالتالي فإن شريحة كبيرة من الجرحى يمكن أن تستوعب ضمن شريحة المعاقين وتستفيد من الامتيازات الممنوحة لذوي الإعاقة.

صعوبات وأشكاليات

وعلى الرغم من ثراء المنظومة التشريعية المتعلقة برعاية ذوي الإعاقة والجرحي إلا أنه توجد إشكالية حقيقية في ترجمة النصوص القانونية إلى إجراءات عملية تحاكي الواقع سواء من حيث توفيق المنشآت والبُنية التحتية لتلائم الإعاقة أو حالة الجريح أو تطبيق

والمتضررين والمعاقين وهو ما يعكس الحماية التشريعية الفائقة لأن الوجوبية تنطوي على إلزام وإجبار ذوي الشأن بتوفير الرعاية لتلك الشرائح.

الحماية القانونية

وتجلت العناية التشريعية للجرحي وذوي الإعاقة في العديد من القوانين حيث تناولت رعاية جوانب مالية ولوجستية واجتماعية وتروحية وصحية وعاثية وتعليمية أو قضائية.

وتمثلت الحماية القانونية لذوي الإعاقة ضمن التشريع الفلسطيني بشكل واضح ومباشر ومحدد ضمن إطار قانوني خاص متمثل في قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم (4) لسنة 1999 والذي كان الأقرب للاتفاقيات الدولية الواردة في هذا الشأن، واللائحة التنفيذية للقانون علاوة على العديد من النصوص القانونية المتناثرة التي كفلت للمعاق حقوقاً وامتيازات متنوعة.

وأكد الفصل الثاني من القانون على الحقوق الخاصة لذوي الإعاقة، خصوصاً حقوقهم الاجتماعية والصحية والتعليمية، بالإضافة إلى حقهم في التأهيل والتشغيل والترويج والرياضة، مشدداً على ضرورة إصدار بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة وهي خطوة مهمة لهم في الحصول على حقوقهم التي نظمها القانون.

بينما جاءت الحماية القانونية للجرحي مبهمة وضبابية حيث يوجد مشروع قانون غير مقر، لرعاية الجرحى في الجوانب المالية، كذلك يوجد قانون لرعاية الأسرى وآخر لرعاية أسر الشهداء.

لخصوصية الواقع الفلسطيني وحالة
المواجهة المستمرة في مقارعة
المحتل، والتي يترتب عنها وقوع
آلاف الجرحى والإصابات والتسبب
بإعاقات جسدية، تحتاج لرعاية طبية
 واجتماعية ونفسية، حرص المجلس
التشريعي الفلسطيني على أن
تدعم هذه الفئة في المجتمع
بالرعاية القانونية، "البرلمان" تابعت
ورشة العمل الخاصة التي كان
المجلس قد عقدها في وقت سابق
وأعدت التقرير التالي:

رعاية واجبة

فقد حرص المجلس التشريعي على تضمين الحماية التشريعية للجرحي وذوي الإعاقة ضمن القانون الأساسي الذي يعتبر الوثيقة القانونية الاسمي، حيث نصت الفقرة (2) من المادة (22) من القانون الأساسي على "رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي". ولاحظ من النص أن المشرع استخدم كلمة (واجب) في الحديث عن رعاية الجرحى



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

درهم وقاية

قديمًا قالوا: "درهم وقاية خير من قنطار علاج"، في إشارة واضحة لتقديم سبل وأساليب الوقاية على آليات العلاج كافة وفي مختلف مناحي الحياة، حديث الساعة اليوم هو فيروس كورونا أو ما يعرف بـ "COVID-19" والذي تفشى حتى كتابة أسطر هذا المقال في نحو "100" دولة وأصيب به قرابة "100.000" نفس بشرية، "3000" منهم تقريبًا فارقوا الحياة، وما زالت سرعة انتشاره تهدد البشرية جمعاء.

الثابت فيما يتعلق بهذا الفيروس أن الوقاية واتباع وسائلها المختلفة بدءًا من النظافة الشخصية ومرورًا بالحملات التوعوية وليس انتهاءً باتخاذ كل الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشاره وتفشيه في المجتمع، كل ذلك بمثابة أبسط الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية البلاد والعباد من الأوبئة المهلكة كفيروس كورونا.

يبقى القول: "إن غزوة أمانة بفضل الله تعالى من الإصابة بهذا الوباء على الأقل حتى كتابة هذه السطور، لكن ذلك لا يمنع من مواصلة الجهود الهادفة لمحاربهه والاستمرار بكل جدية لضمان منع وصوله للبلاد". مع تمنياتنا بالسلامة لأهلنا الكرام في أرجاء الوطن كافة.

وهنا فإنني أقدر عاليًا القرار الذي أصدره التشريعي مؤخرًا والقاضي بتكليف مسؤول الملف الصحي بلجنة التربية والقضايا الاجتماعية بإعداد تقرير علمي صحي حول الآثار المتوقعة للفيروس المذكور وسبل الحماية والوقاية منه والإجراءات الكفيلة لمنع وصوله للبلاد، أمل أن يرافق ذلك حملة توعوية تثقيفية لرفع ثقافة الجمهور بمخاطر الأوبئة تمهيدًا للحماية منها.

مبالغ فيها

وفي قراءة للمشهد في الضفة الغربية المحتلة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة هناك، أرى أنها إجراءات مبالغ فيها وهي تهدف لتحقيق ثلاثة أهداف على الأقل يمكن إدراجها باقتضاب على النحو التالي:
أهداف نقابية: متمثلة بمنع وفضح الحراك النقابي لنقابات الضفة الغربية وفي مقدمتها نقابة الأطباء التي كانت بصدد اتخاذ إجراءات نحو الإضراب عن العمل لتحسين ظروف الأطباء.

هدف مالي: وهو ذات علاقة واضحة جداً بالمكافأة المالية التي رصدها البنك الدولي بالتنسيق والتعاون مع منظمة الصحة العالمية لدعم الدول التي تعاني من تفشي الفيروس.

هدف سياسي: له علاقة بإخراج غزة والسلطة القائمة فيها ومحاوله تأليب جماهيرها بحجة أن من يقوم على إدارة غزة ليس مهتمًا بصحة الناس والمواطنين عامة؛ في حين أن نموذج الضفة مختلف تمامًا.

كارثة النصيرات

تألما بدرجة لا متناهية للحريق الذي نشب بالنصيرات وما نجم عنه من ضحايا وشهداء وجرى وأضرار مادية ومعنوية وتضرر بالغ للمنشآت التجارية والاقتصادية، والعبرة دوماً تكمن بالحقيقة والبحث عن الأسباب التي أدت لحدوث المأساة، وهنا أتمن قرار المجلس التشريعي بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي حقائق بهدف الوقوف على الأسباب والتداعيات والكشف عن كل مسئول قصر بواجباته ومهامه ومن ثم محاسبته على تقصيره، فالثواب والعقاب مبدأ وسمعة يجب أن تحترم دوماً وعلى الإطلاق.

تعازينا الحارة لذوي الشهداء وتمنياتنا بالشفاء العاجل للجرى، وكني أمل بمحاسبة المقصرين، والبدء الفوري بتعويض الخسائر وترميم ما تضرر جراء الحادث الأليم، والتحية لأهلنا بالنصيرات وشبابها الأبرار الذين بادروا بحملات لإزالة آثار الكارثة ومحاوله إعادة الحياة لمجراها الطبيعي مع التأكيد على حيوية شعبنا وتكاتفه والتفافه حول المتضررين وذوي الضحايا.

والأمل معقود بالله تعالى ثم بالجهات الرسمية للعمل على حماية شعبنا من أي ضرر محتمل ووضع معايير تضمن سلامة المواطنين وحمايتهم من أي كوارث متوقعة مع الاهتمام بوسائل وإجراءات السلامة الشخصية والعامة.

التشريعي يقدم التعازي بشهداء حريق النصيرات ويتفقد موقع الحادثة



التكاتف الذي جرى لإخماد الحريق لوحة فنية شعبية ورسمية مشرفة رغم قلة الإمكانيات بسبب الحصار. هذا وزار الوفد مكان الحريق واطلع على حيثيات الحادث والجهود الرامية لإزالة ما خلفه الحريق، والبدء بإصلاح ما نجم عنه من أضرار، معبرين عن أملهم بعودة الحياة في مخيم النصيرات لطبيعتها وآملين الشفاء للجرى والرحمة للشهداء.

الجدير ذكره أن الحريق أتى على العديد من المحال التجارية والشركات والتهم الكثير من "البسطات"

قدم وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس الدكتور أحمد بحر، التعازي لذوي شهداء حريق النصيرات.

وضم الوفد كلا من النواب: يحيى العبادسة، ويوسف الشرافي، وعبد الرحمن الجمل، وسالم سلامة، وبمشاركة عدد كبير من وجهاء وأعيان المحافظة الوسطى، وكان في استقبالهم لفيف من ذوي الشهداء. وأعرب بحر، أثناء تواجده ببيوت العزاء عن عميق حزنه وأسفه للحادث الذي وصفه بالأليم، داعياً الله



الشعبية التي تعد مصدر رزق لمجموعة من العائلات الفلسطينية المستورة ونجم عنه أربعة عشر شهيداً وشهيدة، وخلف أضرار بشرية ومالية هائلة، منها العشرات من الجرحى الذين وصفت حالتهم بين المتوسطة وبالغة الخطورة، الأمر الذي أدمى قلوب أبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان.

عز وجل أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته، وأن يلهم ذويهم وشعبنا الصبر والسلوان، مشيداً بالالتفاف الشعبي والوطني الكبير حول أسر الشهداء والجرى، مبيناً أن هذا الالتفاف والوعون الذي قدمه أبناء شعبنا لاخوانهم المكومين دليل على وحدة وترابط الشعب الفلسطيني.



بدورهم عبر ذوي الشهداء عن رضاهم بقدر الله وتقديرهم لزيارة التشريعي، شاكرين جماهير شعبنا الذي شكلوا حالة رائعة من التكاتف والالتفاف حول العائلات المكومة.

هذا ووجه نواب المجلس في تصريحات منفصلة على جانب زيارة بيوت العزاء التحية لجهاز الدفاع المدني والجهات الرسمية والأهلية والشركات الخاصة التي ساهمت في عملية إخماد الحريق، معتبرين هذا



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحود أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جحجوج

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN